المرأة و ربيع العرب

وقائع مؤتمر إقليمي

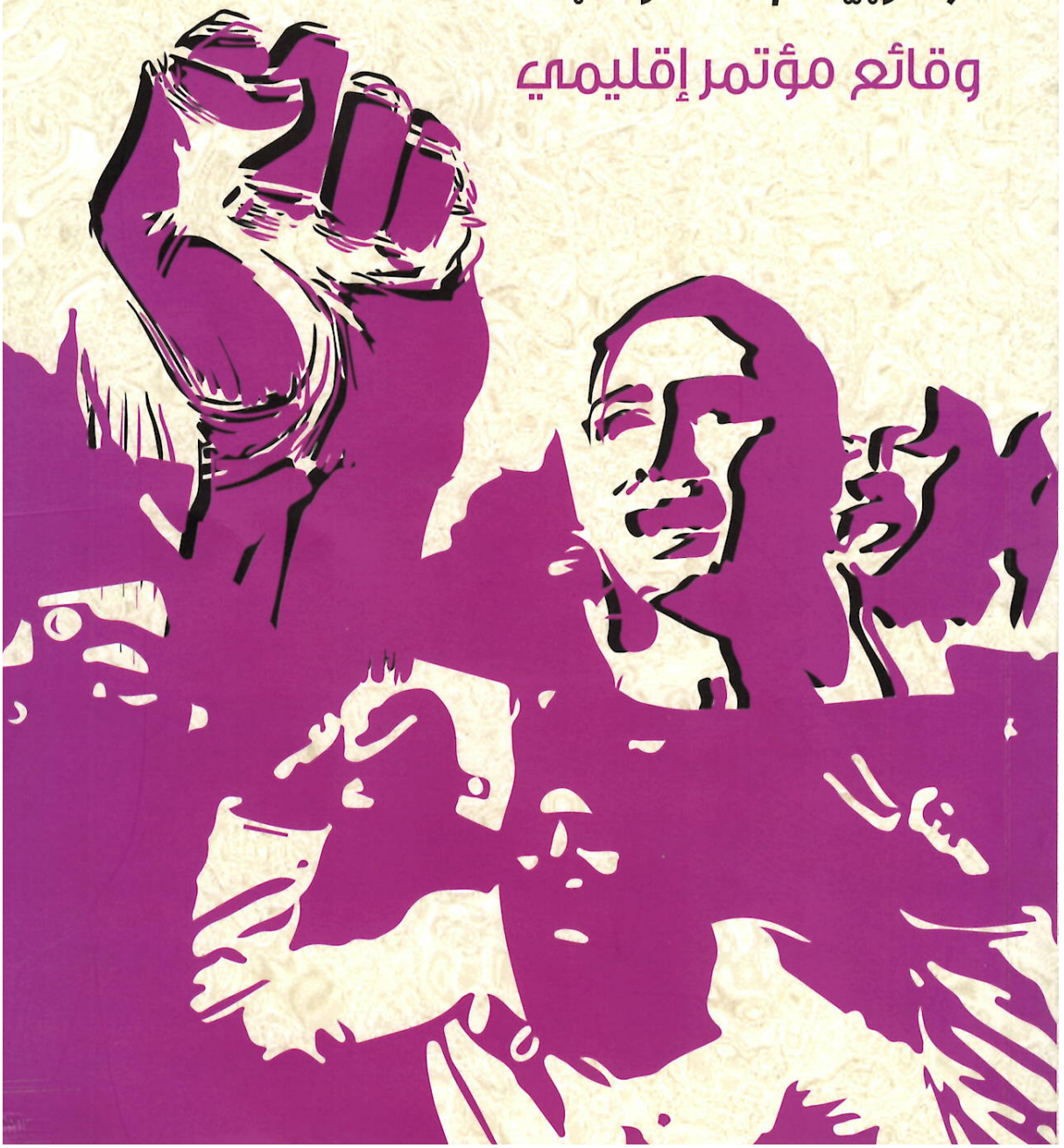

المرأة وربيع العرب

(وقائع مؤتمر إقليمي)

المملكة الأردنية الهاشمـــية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٤/٩/٤٢٢٢)

٣٠٥.٤

مركز القدس للدراسات السياسية
المرأة وربيع العرب / مركز القدس للدراسات السياسية .- عمان:مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٠١٤

( ) ص .
ر. إ. : ٢٠١٤/٩/٤٢٢٢.
الواصفات : /المرأة//الأحوال السياسية//البلدان العربية/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-427-37-5 (ردمك)

المرأة وربيع العرب

(وقائع مؤتمر إقليمي)

أُعدَّ هذا الكتاب استنادًا إلى وقائع مؤتمر «**المرأة وربيع العرب**»،
الذي عقده **مركز القدس للدراسات السياسية**
عمّان/الأردنّ يوْمَيْ 25 و26 الثاني/يناير 2014

الإشراف العام
عريب الرنتاوي

مديرة المشروع
هالة سالم

تحريـــر
حسين أبو رمّان

تفريغ النصوص
ماهر كيوان

إخراج
ميساء خلف

تصميم الغلاف
زينب بيطار

سكرتاريا المؤتمر
إيمان الصوفي، صبا عمارة
فاتن سليمان، رجا الرنتاوي

كانون الثاني/يناير 2015
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

المرأة وربيع العرب

(وقائع مؤتمر إقليمي)

الطبعة الأولى: 1436 هـ - 2015م

عدد صفحات الكتاب: 354

حقوق النشر: لمركز القدس للدراسات السياسية

مركز القدس للدراسات السياسية

مكتب عمّان

7 شارع حيفا - جبل الحسين

ص.ب 213566 عمّان 11121 الأردنّ

هاتف: 5633080 (6-962+)

فاكس: 5674868 (6-962+)

E-mail: *amman@alqudscenter.org*

مكتب بيروت

عمارة ميزان - شارع الحمرا

ص.ب 6684-113

هاتف: 750282 (1-961+)

فاكس: 750281 (1-961+)

E-mail: *beirut@alqudscenter.org*

www.alqudscenter.org

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة لمركز القدس للدراسات السياسية، ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملاً أو مجزءاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على إسطوانات ضوئية إلا بموافقة المركز خطياً.

الآراء الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز القدس للدراسات السياسية

المحتويـــات

كلمة الأستاذ عـريب الرنتاوي / المدير العام لمركز القدس في افتتاح المؤتمر 9

البيان الختامي الصادر عن المؤتمر 13

الباب الأول: المرأة والمشاركة السياسية قبل الربيع العربي وبعده

الفصل الأول: بلدان: مصر، تونس، اليمن، البحرين، الأردن، المغرب 19

- المشاركة السياسية للمرأة المصرية: السيرة والآفاق (د. سـامح فـوزي) 21
- المرأة والربيع التونسي (منوبية بن غذاهم) 33
- آفاق المشاركة السياسية للمرأة اليمنية بعد ثورة الحرية والتغيير (د. عادل الشرجبي) .. 38
- رؤية حول وضع المرأة البحرينية قبل الحراك الشعبي في 14 فبراير 2011 وبعده (زينب الدرازي) 47
- المرأة والحراك الاجتماعي في الأردن في مناخات الربيع العربي (عبلة أبو علبة) 55
- المرأة والحراك الاجتماعي في المغرب (أمينة ماء العينين) 61
- **نقاش عام:** رحاب القدومي، د. نجاة أبو بكر، حفصة منصور، د. عائشة سُرير، ليلى الخفاجي، أميرة ملك، هبة ياسين، د. سامح فوزي 67

الفصل الثاني: بلدان: العراق، الجزائر، سوريا، لبنان، فلسطين، السودان 75

- المرأة العراقية والمشاركة السياسية (د. أسماء جميل) 77
- المرأة الجزائرية والمشاركة السياسية (فاطمة صبيرة) 82
- المشاركة السياسية للمراة المصرية بين مدّ وجزر (د. فادية مغيث) 84
- المرأة المغربية والمشاركة السياسية (رشيدة الطاهري) 86
- المرأة السعودية وربيع العرب (هتون الفاسي) 88

آفاق المشاركة السياسية للمرأة اليمنية بعد ثورة الحرية والتغيير

د. عادل الشرجبي[9]، اليمن

مقدمة:

تباين تقييم النساء اليمنيات (فضلاً عن الباحثين والسياسيين) لآثار ثورة الربيع اليمني على المشاركة السياسية للمرأة، وعلى المكاسب التي تحققت لنساء اليمن بعد الثورة، بين توجه يمكن وصفه بالعدمية، يقول إن المرأة اليمنية لم تحقق أي مكاسب؛ وتوجه ديماغوجي، يردد عبارات إنشائية غير مدعومة بشواهد كافية، يدعي أن المرأة اليمنية حققت كل الطموحات التي دفعتها للمشاركة في الثورة، بما في ذلك توسيع مشاركتها السياسية.

والحقيقة أن الوقت ما زال مبكراً لتقييم آثار الثورة على أوضاع النساء اليمنيات بشكل عام، وعلى مشاركتهن السياسية بشكل خاص، ناهيك عن إطلاق أحكام قطعية بهذا الشأن، لا سيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حقيقتين هامتين، هما؛ الأولى: إن ما حدث ليس مجرد احتجاجات مطلبية، بل ثورة شاملة تسعى إلى هدم النظام القديم، وبناء نظام جديد، ودولة مدنية ديمقراطية حديثة، والثانية: إن هذه الثورة لم تنته بعد، وسوف تستمر إلى أن يُختتم مؤتمر الحوار الوطني (الذي يتوقع اختتامه اليوم 25 يناير 2014)، وصياغة الدستور الجديد، وبناء المؤسسات التي اقترح المؤتمر تأسيسها، وتنفيذ انتخابات المجلس التشريعي، وإصدار القوانين التي اقترحها مؤتمر الحوار الوطني. ومع ذلك، فإن بعض ملامح النظام الجديد وأسس بناء الدولة، قد بدأت في الظهور، بعد تقديم فرق الحوار الوطني لتقاريرها النهائية.

في هذه الورقة، سوف أتناول حال المشاركة السياسية للمرأة اليمنية قبل الثورة، وحال مشاركتها في ثورة الحرية والتغيير اليمنية، ودور النساء اليمنيات في صياغة أهداف المرأة اليمنية. ثم أقدّم تحليلاً لتقارير فرق مؤتمر الحوار الوطني، وما يمكن أن تؤدي إليه من آثار إيجابية على مستوى المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، ولمواقف القوى الاجتماعية الداعمة

(9) أستاذ علم الاجتماع في جامعة صنعاء، كاتب ومحلل سياسي.

للتحول إلى دولة مدنية ديمقراطية حديثة تكفل المشاركة السياسية للنساء بشكل عادل، وتلك المقاومة لهذا التحول.

المرأة مواطن من الدرجة الثانية في ظل النظام القديم:

اعترف الدستور اليمني بمبدأ المساواة بين المواطنين وفقاً لنص المادة (41) التي تنص على: «المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة». ويشير مفهوم المواطن في الدستور اليمني للمواطنين الذكور والإناث دون تمييز، وبالتالي فقد كفل الدستور للمرأة (باعتبارها مواطناً) الحق في المشاركة السياسية عموماً[10]، وحقها في المشاركة في الانتخابات بشكل خاص[11]، وفي التجمع والتنظيم والمشاركة في الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات غير الحكومية[12]، وفي تقلد المناصب العليا.

وتبنى المشرّع اليمني نظام الانتخاب الفردي في دوائر صغيرة، والفوز بالأغلبية المطلقة[13]، وهو نظام يكفل تكافؤ الفرص الفردية والمساواة في إجراءات التصويت والترشح في الانتخابات التي يخضع لها المواطنون الذكور والإناث. غير أن هذا النظام لا يكفل تكافؤ فرص النساء مع فرص الرجال في الوصول إلى البرلمان، بالنظر إلى البنى الاجتماعية القبلية والأطر الثقافية التقليدية السائدة في المجتمع اليمني، وينطبق على هذا قول الشاعر:

«ألقاه في اليم مكتوف اليدين وقال له إياك إياك أن تبتلّ بالماءِ».

---

(10) تنص المادة (42) من الدستور على ما يلي: «لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون».

(11) تنص المادة (43) من الدستور على ما يلي: «للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء، وينظم القانون الأحكام المتعلقة بممارسة هذا الحق».

(12) تنص المادة (58) من الدستور على ما يلي: «للمواطنين في عموم الجمهورية - بما لا يتعارض مع نصوص الدستور- الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور- وتضمن الدولة هذا الحق، كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية».

(13) تنص المادة (53) من الدستور على ما يلي: «يتألف مجلس النواب من ثلاثمائة عضو وعضو واحد يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع السري العام الحر المباشر والمتساوي. وتقسم الجمهورية إلى ثلاثمائة دائرة ودائرة انتخابية متساوية من حيث العدد السكاني بناءً على نتيجة الإحصاء السكاني العام مع التجاوزعن نسبة 5% زيادة أو نقصاناً وينتخب عن كل دائرة عضو واحد».

ففي الانتخابات التشريعية الأولى عام 1993، لم تفز النساء سوى بثلاثة مقاعد من إجمالي مقاعد مجلس النواب البالغ عددها 301 مقعد. وتراجع تمثيلهن في الدورتين الانتخابيتين التاليتين (1997 و2003) إلى مقعد واحد في كل دورة.

ولم يكن تمثيل المرأة في مواقع السلطة العليا التي تُشغلها عن طريق التعيين بأفضل حالاً مما هو عليه في المواقع التي تشغلها عن طريق التنافس الانتخابي، ففي مجلس الشورى، عينت امرأة واحدة في مقابل 100 رجل، لذلك كان التعيين في مواقع السلطة وصناعة القرار يخضع للقوة والنفوذ، ولا يخضع للكفاءة والقدرات.

الأحزاب السياسية من جهتها، لا تقل ذكورية عن الدولة، على الرغم من خطابها المساند لحقوق المرأة في المشاركة والتمثيل السياسي، إلا أن ذلك لم يتعد مستوى الخطاب، ولم تُتّخذ خطوات نوعية للتحول من مستوى الخطاب إلى مستوى الممارسة. ففي الانتخابات البرلمانية عام 2003، بلغ عدد المرشحين الحزبيين 901 مرشح ومرشحة، ينتمون إلى 21 حزباً وتنظيماً سياسياً، منهم 895 مرشحاً من الذكور و6 مرشحات من الإناث، وتنتمي مرشحة واحدة للمؤتمر الشعبي العام، وأخرى للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وثالثة للجبهة الديمقراطية، وثلاث مرشحات للحزب الاشتراكي اليمني. أما باقي الأحزاب المشاركة، وعددها 17 حزباً، فلم تقدم أي مرشحات إناث.

مشاركة المرأة اليمنية في ثورة الحرية والتغيير:

شكلت ثورة الربيع اليمني محطة فارقة في تاريخ المرأة اليمنية، فلم تقتصر المشاركة فيها على النخب النسائية وناشطات النوع الاجتماعي، اللائي اعتدنا على رؤيتهن على شاشات التلفاز، وفي المؤتمرات والندوات وفعاليات الأحزاب ولقاءات منظمات المجتمع المدني، فقد شاهدنا في ساحات الحرية وميادين التغيير نساء من مختلف الأعمار والمستويات الاجتماعية والاقتصادية، ومن مختلف المناطق والمذاهب؛ شاهدنا الأكاديميات والمثقفات والأميات والطالبات والمعلمات والطبيبات والفلاحات وبائعات الخبز وربات البيوت، يشاركن بفعالية في الأنشطة الثورية، ولم تقتصر أنشطتهن على الأنشطة الروتينية التي ألفناها؛ شاهدنا نساء يتقدمن المسيرات، ويقمن بحراسة مداخل الساحات، ويقرضن الشعر ويكتبن الشعارات، ويحملن آلات التصوير يوثقن ساعات الثورة الطويلة، ويقفن على المنصات ينشدن أناشيد الثورة، متمردات على مقولة «صوت المرأة عورة»، يحدوهن الأمل في بناء يمن جديد، ودولة مدنية ديمقراطية حديثة، تقوم على العدالة والإنصاف والمواطنة المتساوية، لذلك لا ينبغي

مقاربة مشاركة المرأة في الثورة مقاربة كمية، فهذه المقاربة في الحقيقة مقاربة مظللة، فمشاركة المرأة اليمنية في الثورة كانت مشاركة نوعية. ففيما تركز النشاط الثوري لشباب الثورة الذكور على جبهة إسقاط النظام السياسي، كانت الثائرات يناضلن على جبهتين،؛ جبهة إسقاط النظام السياسي، وجبهة إسقاط النظام الاجتماعي، إذ رغم أنه كانت للنساء مطالب كثيرة، إلا أن هذه المطالب كانت بسبب غياب العدالة في النظام السياسي، وسيادة ثقافة سياسية قائمة على التمييز على أساس النوع الاجتماعي[14].

تبنت النساء مفهوماً واسعاً للثورة، وسعين إلى إنجاز ثورة شاملة، لا تقتصر على إسقاط الرئيس فحسب، أو حتى على إسقاط النظام السياسي الرسمي فقط، بل رغبن في توسيع مجال الثورة ليشمل الأحزاب السياسية (الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة)، والبنى الاجتماعي والأطر الثقافية، ما أثار فزع القوى المحافظة، سواء في صفوف النظام أو في صفوف الثورة، فشن علي عبد الله صالح حملة تشهير ضد النساء المشاركات في اعتصام ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء، فوصفهن بالسلع المعروضة للبيع والشراء، وطالب في كلمة ألقاها أمام حشد من أنصاره في ميدان السبعين بالعاصمة صنعاء يوم 15 إبريل 2011، بإنهاء الاختلاط، الذي لا تقره الشريعة الإسلامية (حسب فهمه للشريعة الإسلامية والاختلاط)، وعودة النساء إلى بيوتهن[15].

وقد شكّلت هذه الدعوة فرصة للقوى المحافظة في ساحات الحرية وميادين التغيير، ففرضت قيوداً على مشاركة النساء في الأنشطة الثورية، وتم فصل الأنشطة الثورية إلى أنشطة ثورية ذكورية وأخرى أنثوية، وتقسيم كل ميدان من ميادين الحرية والتغيير إلى ميدانين، ميدان ذكوري وآخر أنثوي، وتعرضت الناشطات اللائي تمردن على هذا الفصل للضرب والتشهير، خلال مسيرة مشتركة مع الناشطين المستقلين يوم 17 إبريل 2011 [16]، وشبّه أحد شيوخ القبائل الداعمين للثورة المعتصمات في ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء بالراقصات.

كتبت وفاء الوليدي في صحيفة أخبار اليوم مقالاً بعنوان «ثورتنا وسفينة نوح»، استهلته بقولها: «كم حلمنا وتمنينا أن تكون ثورتنا هذه كسفينة نوح نأخذ على ظهرها كل شيء جميل

(14) See, Safe World, Strong Voices: Yemeni women›s political participation from protest to transition, may 2012.

(15) http://www.alsahwa-yemen.net/arabic/subjects/1/2011/4/17/9106.htm.

(16) الناشطات اللائي تعرضن للضرب هن: أروى عثمان، هدى العطاس، بشرى العنسي، إلهام الكبسي، وداد البدوي، سارة جمال، وأمل مكنون.

وبناء وطاهر ونقي ونذهب بها إلى وطن ينعم بالسلام والخير والحرية، ونترك الباقين للإعصار يدمرهم، وللبركان يحرقهم؛ ثورتنا حلم جميل لن نتنازل عن تحقيقه ولو طال الانتظار[17]. واختتمت مقالها مخاطبة الشباب بقولها: «الآن أنتم من يسطر تاريخ هذا الوطن وتسطرون معه تاريخ كل منكم، فإما أن يُكتب عنكم أروع جيل أنجبته هذه الأمة، أو أنكم أسوأ جيل على مر تاريخ هذا الوطن، فاختاروا أنتم أين تريدون أن تكونوا، والثورات إما أن تنجح أو تفشل، لا يوجد ثوره مبتورة، هم يحاولون الآن بتر هذه الثورة، هم الآن يحاولون انتزاع هويتنا وانتمائنا لهذا الوطن من جديد، هم الآن يعودون بنا إلى غربة الروح، ولكن لن نعيش أغراباً في وطننا، فنحن من نصنع الأوطان، فإن كان الوطن يتألم، فنحن سبب ألمه ونحن دواه»[18].

وكتبت رفيقة الكهالي (إحدى ناشطات التجمع اليمني للإصلاح) مقالاً في صحيفة الجمهورية في مارس 2012، بعنوان: «قيمة الحق يا إصلاح لا صنمية ولا أصنام»، قالت فيه: «وجدنا في ساحاتنا ومسيراتنا، ومن رجالنا ونسائنا المتدينين وغيرهم ، من يهرع إلي ضرب المعتصمين أو المتظاهرين لمجرد كلمة أو شعار أو هتاف أو خلاف بسيط ، ولي تجربة خاصة، يوم توقيع المبادرة الخليجية في المسيرة المنددة، رفعت فوق رأسي شعار «ارحلوا عنا جميعاً»، كاعتراض على التوقيع وعلى إعطاء الحصانات، فما كان من أخواتنا في الله وإحدى القياديات النسوية إلا التلميح إلى الأمن القومي، وعندما لم ينفع، وتمسكت بحقي في التعبير بكل حرية، استخدمت أسلوباً عاطفياً بأن أُنزل الشعار من فوق رأسي من أجل خاطر الأخوة، وعندما لم ينفع، هدّدتْ صراحة بأن أنزعه وإلا فإن عصابة الأربعين في الخلف منتظرة ومتحفزة لانتزاعه بالقوة»[19]، وكتبتْ مقالاً آخر في صحيفة الجمهورية بعنوان: «الاستبداد القادم كيف نجفف منابعه؟!»، قالت فيه: «حرصاً منا على مبادئ الثورة، وحتى لا نتحول كثوار إلى مستبدين، نمارس الاستبداد على بعضنا البعض، فإنه لا بد من إعادة النظر في المكونات الثورية المتواجدة حالياً في الميدان وإعادة تشكيلها وفق برامج تتناسب مع الفترة الانتقالية التي تؤسس للدولة المدنية بقيم العدالة والمساواة والتنمية»[20].

---

(17) http://akhbaralyom.net/articles.php?lng=arabic&aid=66594

(18) المرجع السابق.

(19) http://algomhoriah.net/articles.php?lng=arabic&aid=28591.

(20) http://algomhoriah.net/articles.php?lng=arabic&aid=29399.

واقع المشاركة السياسية للمرأة بعد ثورة الربيع اليمني:

اتخذت الثورة اليمنية مساراً مختلفاً عن المسارات التي اتخذتها ثورات الربيع العربي الأخرى، فتمت تسوية الصراع بين قوى الثورة وبقايا النظام عبر اتفاقية عُرفت بالمبادرة الخليجية. وعلى الرغم من أن كثيراً من قوى الثورة لم تكن راضية عن حسم الثورة بهذا الأسلوب التفاوضي، إلا أنه كان سبباً رئيسياً في حصول النساء اليمنيات على مكاسب،لم يكن بإمكانهن تحقيقها فيما لو حسمت الثورة بإسقاط النظام عبر الهبّة الثورية؛ فتدخل الأمم المتحدة وصياغة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، فرض على كل القوى المحافظة القبول بمخرجات تكفل للمرأة حق التمثيل بنسبة 30 في المائة في كل المؤسسات المنتخبة.

وفي العملية الانتقالية، أشارت الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية بشكل مباشر وصريح إلى وجوب تمثيل المرأة في حكومة الوفاق الوطني (الحكومة الانتقالية)[21]، وإلى وجوب تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في كل المؤسسات التي سيتم تأسيسها خلال الفترة الانتقالية. ووفقاً للبند (18) من بنود الآلية التنفيذية، ينبغي أن تُمثل المرأة في كل الوفود الممثلة لكل طرف من الأطراف التي سوف تشارك في المؤتمر الوطني، وبشكل عام ينبغي أن لا يقل تمثيل المرأة في المؤتمر عن 30%، لا سيما أن قضية النهوض بأوضاع المرأة هي واحدة من القضايا الهامة التي سيتم مناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها في مؤتمر الحوار الوطني[22]. ونص البند (22) من الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية على أن: «تُنشئ حكومة الوفاق الوطني لجنة دستورية فور انتهاء مؤتمر الحوار الوطني، في مدة أقصاها ستة أشهر، تكون مهمتها صياغة مشروع دستور جديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنشائها»، ونقترح أن لا تقل نسبة تمثيل النساء في اللجنة الدستورية عن 30%، بما يكفل صياغة دستور حساس للنوع الاجتماعي.

شكلت حكومة الوفاق الوطني بالقرار الجمهوري رقم (184) لسنة 2011 الصادر في 7 ديسمبر 2011، من رئيس وأربعة وثلاثين عضواً، منهم ثلاث نساء[23]. وعندما أجريت

(21) ينص البند (10/ أ) على ما يلي: «تتألف حكومة الوفاق الوطني من 50 في المائة لكل طرف مع وجوب مراعاة تمثيل المرأة فيها.. ومايتعلق بتقسيم الحقائب الوزارية يقوم أحد الطرفين بإعداد قائمتين بالوزارات تسلم للطرف الآخر الذي يكون له حق اختيار إحدى القائمتين.»

(22) ينص البند (19/ خ) على اتخاذ الوسائل القانونية وغيرها من الوسائل التي من شأنها تعزيز حماية الفئات الضعيفة وحقوقها، بما في ذلك الأطفال والنهوض بالمرأة.

(23) هما: الأستاذتان حورية مشهور أحمد وزيرة لحقوق الإنسان، وجوهرة حمود ثابت وزيرة دولة لشؤون مجلس الوزراء، ضمن حصة اللقاء المشترك وشركاؤه، والدكتورة أمة الرزاق علي حمد وزيرة للشؤون الاجتماعية والعمل، ضمن حصة المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه.

الانتخابات الرئاسية التوافقية المبكرة في الثالث والعشرين من فبراير 2012، أشركت المرأة لأول مرة في اللجان الأساسية لإدارة الانتخابات العامة، حيث تم إشراك سبع نساء في عضويتها، يشكلن 12% من إجمالي أعضاء اللجان الأساسية البالغ عددهم 66 عضواً من الذكور والإناث، أما اللجان الأصلية فتكونت من 903 أعضاء، منهم 45 امرأة يشكلن حوالي 5% من إجمالي أعضاء اللجان الأصلية.

التزمت جميع الكيانات السياسية والاجتماعية «نسبياً» بالمعيار الذي وضعته اللجنة الفنية لتمثيل المرأة في قوائم مرشحيها لعضوية مؤتمر الحوار الوطني، باستثناء اتحاد الرشاد السلفي الذي ضمت قائمة ممثليه ستة رجال وامرأة واحدة فقط[24]، وعند اختيار رئاسة فرق القضايا التسع، تكونت رئاسة الفرق من 36 فرداً (9 رؤساء فرق، 9 نواب أول، 9 نواب ثاني، و 9 مقررين)، وكان نصيب النساء في هذه المواقع 15 مقعداً[25].

شهد مؤتمر الحوار الوطني استقطاباً حول قضايا المرأة، فوقفت القوى الاجتماعية التقليدية والمحافظة ضد قضايا المرأة ومشاركتها، ووقفت المكونات المدنية والشباب من كل الانتماءات الحزبية مع قضايا المرأة، ومع حقها في المشاركة السياسية، فعند إعلان أسماء المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني، اعترض حزب الرشاد السلفي على تمثيل المرأة بنسبة 30 في المائة.

وعند فوز نبيلة الزبير برئاسة فريق قضية صعدة، احتج بعض شيوخ القبائل على رئاستها للفريق، واصطدمت مقترحات القوى المدنية بشأن المشاركة السياسية للمرأة بتعنت القوى التقليدية والمحافظة، وعلى الرغم من ذلك، استطاعت القوى المدنية انتزاع عدد من المكاسب التي من شأنها تطوير مستوى مشاركة النساء في المجال السياسي، فأقر فريق استقلال الهيئات، التوصية بتضمين الدستور القادم مادة تنص على تمثيل المرأة في عضوية قيادة الهيئات المستقلة بما لا يقل عن 30 في المائة مع توفر الشروط والمعايير المطلوبة.

---

(24) كان اتحاد الرشاد السلفي قد احتج على نسبة تمثيل النساء عند إعلان أسماء أعضاء المؤتمر.

(25) منها ثلاث رئيسات فرق، هن: أفراح بادويلان (فريق الحكم الرشيد)، أروى عبده عثمان (فريق الحقوق والحريات)، ونبيلة الزبير (فريق قضية صعدة)، وأربع نائبات أولى، هن: بلقيس اللهبي (القضية الجنوبية)، وفاء عبد الفتاح إسماعيل (الحقوق والحريات)، نجاة جمعان (التنمية المستدامة)، وطيبة بركات (العدالة الانتقالية)، وخمس نائبات ثانية، هن: إيمان الخطيب (استقلالية الهيئات ذات الخصوصية)، ليزا حيدرة (الدفاع والأمن)، رنا غانم (بناء الدولة)، علياء الشعبي (العدالة الانتقالية)، وجميلة علي رجا (قضية صعدة)، وثلاث مقررات للفرق، هن: حليمة جحاف (الحكم الرشيد)، نورا الشامي (الحقوق والحريات)، وشذى الحرازي (العدالة الانتقالية).

كما تضمن التقرير الدعوة إلى: تشكيل دار الإفتاء من علماء الشريعة الإسلامية ممن يمثلون مختلف المذاهب، على أن يستعان بأهل الخبرة والاختصاص (اقتصادياً، قانونياً، وطبياً، وعلم الاجتماع وغيرهم مع مراعاة تمثيل المرأة)، تأسيس هيئة وطنية عليا للأمومة والطفولة[26]، وإعادة هيكلة اللجنة الوطنية للمرأة[27].

وأقر فريق بناء الدولة توصية بأن تمثل المرأة في فريق صياغة الدستور بنسبة 30 في المائة على الأقل، وأن يتضمن الدستور نصاً يكفل شغل النساء 30 في المائة على الأقل من مقاعد المجالس التشريعية المنتخبة»، ومادة تنص على أن «تتخذ الدولة الإجراءات القانونية التي من شأنها تمكين النساء من ممارسة كل حقوقهن السياسية والمشاركة الإيجابية في الحياة العامة وفقا لأحكام الدستور»، والتحول من النظام الانتخابي الفردي إلى نظام الانتخاب النسبي، بحيث تمثل المرأة بنسبة 30 في المائة في كل القوائم الحزبية. وأوصى فريق الجيش والأمن، بتضمين الدستور القادم مادة تنص على تمكين وتوسيع مشاركة المرأة من العمل في مجالات الجيش والأمن والمخابرات، وتنظيم ذلك بقانون. وأوصى فريق الحقوق والحريات بتشكيل هيئة تختص بحماية المرأة والطفل من العنف الاجتماعي والأسري.

---

(26) تضطلع بالمهام التالية: (أ) رسم السياسة العامة فيما يتعلق بشؤون الأمومة والطفولة بكافة المجالات (التعليمية والثقافية والصحية والاجتماعية والنفسية والتربوية) ومتابعة وتقييم تنفيذها في ضوء التقارير المقدمة من الجهات المعنية وإصدار التوصيات. (ب) ترسيخ القيم الأخلاقية التي تجسد مكانة الأم والأسرة ودورها في المجتمع من خلال نشر الوعي الاجتماعي بقضايا وحاجات ومشاكل الأمومة والطفولة لتشكيل رأي عام مساند لقضايا الأمومة والطفولة. (ج) التنسيق والتعاون مع مختلف القطاعات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون الأمومة والطفولة محلياً وإقليمياً ودولياً بهدف إيجاد التوازن والتكامل المطلوب بين هذه القطاعات. (د) إيجاد قاعدة بيانات توفر المعلومات والإحصائيات والدراسات اللازمة المتعلقة بشؤون الأمومة والطفولة على المستوى الوطني وتقييم مؤشراتها والنتائج التي توصل إليها. (هـ) المساهمة في توفير الاستقرار الأسري للمرأة والطفل من خلال تقديم خدمة الإرشاد والتوجيه للمتنازعين في القضايا الأسرية لمعالجة واقع وقضايا المرأة والطفل.

(27) بحيث تضطلع بالمهام التالية: (أ) رسم السياسات العامة في مجال تنمية وتطوير شؤون المرأة في المؤسسات الدستورية والقانونية ومتابعة تنفيذها لدى الجهات المختصة. (ب) تقديم الاقتراحات بتعديل التشريعات المتعلقة بالمرأة وإبداء الرأي بمشروعات القوانين والقرارات اللازمة للنهوض بأوضاع المرأة. (ج) متابعة تطبيق القوانين واللوائح والقرارات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمرأة المصادق عليها والبرامج التي جرى تبنيها بالخطط والبرامج الحكومية الخاصة بالمرأة للتأكد من تنفيذها. (د) العمل على ضمان تمثيل المرأة اليمنية في كل اللجان والمحافل الدولية المعنية بشؤون المرأة. (هـ) وضع مشروع خطة وطنية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تواجهها.

ماذا بعد؟

شكلت ساحات الحرية وميادين التغيير خلال عامي الثورة، فضاء عاماً التقت فيه الناشطات والناشطون في مجال حقوق المرأة عموماً وفي مجال المشاركة السياسية للمرأة بشكل خاص، بقوى الثورة والإصلاح عموماً، ما وفر لها الوصول إلى الجمهور بعيداً عن أنشطة الغرف المغلقة، وسهلت التقارب والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني. واستطاعت المرأة اليمنية إيصال صوتها إلى كثير من الفاعلين الرسميين وغير الرسمين، وهو ما سهل عليها الوصول إلى مؤتمر الحوار الوطني، وتضمين قضاياها وحقوقها في تقارير فرقه التسعة، إلا أن تجسيد هذه المكاسب على مستوى الممارسة سيواجه عقبات وصعوبات كثيرة، وهناك عدد من المخاطر التي يمكن أن تهدد مصير الثورة اليمنية عموماً، ومصير المكتسبات التي حققتها النساء بشكل خاص، في مقدمها تنامي نشاط الجماعات والقوى المحافظة، وتنامي الصراع المذهبي، والحرب الأهلية التي يمكن أن تندلع بين القوى المحافظة بجناحيها السني والشيعي، والتي سوف تؤدي إلى القضاء على مكتسبات الثورة عموماً ومكتسبات النساء بشكل خاص، بغض النظر عن الطرف الذي يمكن أن ينتصر فيها، فكلا المعسكرين يهددان حقوق المرأة، وإن بدرجات متفاوتة.

ويسود تخوف كبير في أوساط النساء اليمنيات من ضعف ضمانات تنفيذ نتائج مؤتمر الحوار الوطني، لا سيما في ظل الغياب (أو على الأقل التراجع) المتوقع لدور الأمم المتحدة، فما كان لهن أن يحصلن على المكاسب التي حصلن عليها في مؤتمر الحوار الوطني، لولا الدور الذي لعبه مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في صياغة الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، وإشرافه المباشر على سير أعمال المؤتمر، ودوره في تسوية الخلافات بين التوجهات المختلفة أثناء انعقاد جلسات المؤتمر، فضلاً عن التخوف من تفكك التحالف الذي تشكل خلال الثورة، وانسحاب بعض النساء المنتميات للأحزاب والجماعات المحافظة من هذا التحالف، والاستسلام لتوجهات أحزابهن والجماعات اللائي ينتمين إليها، وبالتالي انهيار التحالفات التي تشكلت خلال الثورة والفترة الانتقالية. ولتلافي هذا التفكك، أعلنت بعض النساء اللائي شاركن في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، إشهار منتدى النساء للحوار في 22 يناير 2014، بهدف العمل على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني المتعلقة بحقوق المرأة. وأعتقد أن من الضروري أن يعمل المنتدى على بذل جهود سريعة باتجاه تسريع الإجراءات المؤسسية التي تضمنها تقرير فريق استقلال الهيئات بمؤتمر الحوار الوطني، وفي مقدمتها تأسيس الهيئة الوطنية العليا للأمومة والطفولة، وإعادة هيكلة اللجنة الوطنية للمرأة، والعمل على التواصل مع باقي منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق المرأة لبناء تحالف واسع، يشكل قوة ضغط لتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.